مجلد 04 عدد 08 سنة 2022
ISSN 2710-8538
EISSN 2800-1508

مجلة الأصالة للدراسات والبحوث
Al AssalaJournalfor studies&Researches

الفقر والبؤس الأهلي في سياسة الاستعمار الفرنسي فيما بين الحربين (1919م-1939م) وتأثيرهما على الحياة الاجتماعية في أقطار المغرب.

Poverty and civil misery in the policy of French colonialism between the two wars (1919 - 1939) and their impact on social life in the countries of Maghreb.

إسماعيل العربي[1]*

[1] جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر.

تاريخ إرسال المقال: 15/ 02/ 2022 **تاريخ نشر المقال: 30/ 12 / 2022**

ملخص البحث

أحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض ممارسات الإدارة الفرنسية في إطار سياستها الاستعمارية في بلدان المغرب العربي (= الجزائر وتونس والمغرب الأقصى)، وتتعلق هذه السياسة بسياسة التفقير التي ساهمت في تردّي الأوضاع الاجتماعية لشعوب أقطار المغرب العربي الثلاث، بحيث سعى الفرنسيون إلى إحكام قبضتهم وفرض سيطرتهم على بلدان المغرب في إطار ما يسمى بالمشروع الاستعماري، وهذا من خلال زيادة محنة المغاربة وفقرهم وبؤسهم، وهو الأمر الذي يدفعنا بالبحث في إشكالية تلك السياسة وتأثيراتها، متبعين في ذلك مناهج تاريخية معروفة كالمنهج الوصفي والتحليلي، وقد قسمنا هذه الورقة إلى ثلاثة عناصر أساسية، تناولنا من خلالها سياسة التفقير في كل قطر من الأقطار المغاربية الثلاث.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الفرنسي- بلدان المغرب العربي- الفقر- البؤس- السياسة الاستعمارية.

Abstract of study :

In this study, I try to shed light on some of the practices of the French administration within the framework of its colonial policy in the countries of the Maghreb (= Algeria, Tunisia and Morocco), And imposing their control over the countries of the Maghreb within the framework of the so called colonial project, and this by increasing the plight of Maghrébins, their poverty and misery, which prompts us to research the problematic of this policy and its effects, following well-known historical methods such as the descriptive and analytical approach, and we have divided this paper into three basic elements. Through it, we discussed the policy of impoverishment in each of the three Maghreb countries.

Keywords: French colonialism - Maghreb countries - poverty - misery - colonial policy.

*المؤلف المرسل: الإيميل: ismaillarbi2017@mail.com

01– مقدمة:

اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في أقطار المغرب العربي (= الجزائر– تونس– المغرب الأقصى) العديد من السياسات والاستراتيجيات التي كانت تهدف من ورائها إلى فرض سيطرتها المطلقة وإحكام قبضتها على تلك البلدان، وقد كانت سياسة التفقير ونشر البؤس في أوساط المجتمع المغربي من بين تلك السياسات، بحيث سعت إلى ذلك بدءاً من السياسة الرامية إلى إقامة ما يسمى بالحجر الاقتصادي، وهذا من خلال انتزاع الملكية واستلاب الأراضي الزراعية والتي تعتبر مصدر رزق المغاربة التي يعيل بها هؤلاء من هم تحت ذمتهم، وهو الأمر الذي أحال هؤلاء (= المغاربة) على البطالة، وبالتالي الدخول في دائرة الفقر والبؤس الأهلي.

وفي الموضوع الذي نبحث فيه، ننطلق من إشكالية السياسة الفرنسية القاضية بتفقير المغاربة وتأثيرات تلك السياسة على الحياة الاجتماعية، متبعين في ذلك مناهجَ معروفةٍ، كالمنهج الوصفي الذي اعتمدناه في وصف مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجانب الاجتماعي ضمن ما يعرف بتفقير المغاربة في إطار استنزاف الثروات والخيرات ونهب الأراضي واستلابها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي اعتمدناه هو الآخر في تحليل ما أوردته مختلف المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع، زيادة على المنهج الإحصائي الذي رصدنا من خلاله مختلف الإحصائيات التي تعلقت بالموضوع.

تناولنا في موضوع الفقر والبؤس في سياسة الاستعمار الفرنسي في مغرب ما بين الحربين (1919– 1939)، وتأثيرات ذلك على الحياة الاجتماعية في المنطقة، نقاط مختلفة قصد الإلمام بجميع جوانب الموضوع، بداية بمقدمة كتمهيد للموضوع، إضافة إلى الوقوف على السياسة الاستعمارية القاضية بتفقير المغاربة، بداية بالقطر الجزائري ثم التونسي ثم المغربي، و ختمنا ورقتنا العلمية بخاتمةٍ تضمنت خلاصاتٍ للموضوع وإجابات على الإشكالية المطروحة، وجمعنا في قائمة البيبليوغرافيا المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الورقة البحثية.

02– سياسة التفقير في الجزائر فيما بين الحربين وتأثيراتها:

لتحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، حاولت الإدارة الاستعمارية إحكام قبضتها وفرض سيطرتها المطلقة على المنطقة، وهذا من خلال السيطرة على كل منابع الاقتصاد، بداية بالسيطرة على الأراضي الزراعية وسلب الملكية، بالإضافة إلى احتكار الصناعة، وما بقي للجزائريين من هذا النشاط فهو تقليدي لا يسد حتى نفقات المواد الأولية، أما عن المعاملات التجارية سواء الداخلية منها أو الخارجية فقد كانت في يد الفرنسيين، وهذا في ظل السيطرة كذلك على رأس المال في تلك البلاد (= الجزائر).

القضية التي تشغلنا في هذا الصدد، تتلخص في التساؤل حول سيطرة الرأسمال الصناعي على المستعمرات عوضاً عن الرأسمال التجاري؟ فالرأسمال الصناعي هو الناتج التاريخي الصافي للتقسيم الاجتماعي للعمل الذي لا يفتأ يتعمق في ظل الهيمنة الرأسمالية، وهو ما يعمق التقسيم التقني للعمل فالاثنان يسيران في تطور ديالكتيكي يعمق أحدهما الآخر.[1]

وعلى هذا الأساس، يمكن تلخيص الوضعية السوسيو–اقتصادية للجزائر الناجمة عن ذلك الحراك الرأسمالي فيما تم اِقتباسه من شريط وثائقي بعنوان البرقية الجزائرية، تم عرضه بتاريخ 23 جانفي 1933م:" ماذا يأكلون!؟..، إنهم يقتلعون من الأرض جذور تلغودة، كانوا يصنعون منها نوعاً من الدقيق..، إنها من النواحي التي تم فيها ضبط وبيع 3 عنزات وحمار وبقي لهم تسديد الضرائب".[2]

لعل ذلك هو أحسن تصوير لحالة البؤس الذي أرادته فرنسا للشعب الجزائري من تفقير وتجويع[3]، وهذا راجع إلى تراكم أدوات الحكم الكولونيالي، وتراكم مضاعفات ردود الفعل المكبوتة والحقد الدفين المُتَحَكَّم فيها بعناء وجِدّ كبيرين، وهو ما أدى إلى الفقر المدقع اقتصاديا واجتماعيا[4]، في ظل سيطرة فرنسا على أراضي الجزائريين التي مثلت مصدر رزقهم الوحيد.[5]

الأمر الذي أسهم في– مجاعة–[6]، لاسيما بمقاطعتي الجزائر ووهران، والتي أتت على قسم كبير من الجزائريين، وكثيرا ما حاولت الإدارة الاستعمارية إخفاءَ ما حل بهؤلاء (= الجزائريون) من البؤس والقهر وإقصائهم

([1])– عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830م– 1960م)**، تر– جوزيف عبد الله، ط1، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 145، 1983.

([2])– يوسف فرحي: **فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 سنة من عملية الاستعمار في الجزائر**،2007، الجزائر، منشورات دحلب، ص44.

([3])– للتعمق والاستزادة في هذا الصدد ينظر، عبد الكريم عيون: **جغرافية الغذاء في الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص ص 20– 21، 1985.

([4])– عمار يزلي: **الثقافة في مواجهة الاحتلال**، الجزائر، منشورات السهل، ص 194، 2009.

([5])– رابح تركي عمامرة: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931م– 1956م) ورؤساؤها الثلاثة**، ط1، الجزائر، منشورات ENAG، ص ص65– 66، 2004.

([6])– تتحمل السلطات الاستعمارية على عاتقها مسؤولية الأوضاع المزرية التي مرت بها الجزائر في عقد العشرينات والتي امتدت آثارها إلى النصف الأول من عشرية الأربعينات، اعتبارا من نقص المواد الغذائية وانتشار السوق السوداء ومسؤولية النظام الاستعماري في تلك الأزمة، وهذا كله بالموازاة مع انتشار الجفاف وتراجع الإنتاج الفلاحي..، للتعمق ينظر عبد السلام عكاش: **مجاعة وجفاف 1945 ودورهما في انتفاضة 8ماي**، الكوارث الطبيعية والمحارق الاستعمارية وأثرها على

إلى حيث لا يسمع لهم صوت، وعليه، فقد كان البؤساء والمتسولون منتشرين في كل الأماكن، ذكراناً وإناثاً، كباراً وصغاراً، تقشعر من رؤيتهم الجلود وتذرف العيونُ الدموعَ، كانت جلودهم ملتصقة بالعظام وعيونهم غائرة من شدة ما حل بهم من الجوع[1]، في ظل انقطاع التموين واستفحال السوق السوداء التي نهشت جيوب الجزائريين وكانت فوق طاقتهم.[2]

وما زاد من الوضع سوءا، أن السلطات الاستعمارية أجبرت الجزائريين على العمل عند الكولون في المزارع بعد انتزاع الأرض منه التي كانت مصدر رزقه[3]، وفي المنازل أيضا– الرجل في الحقل والمرأة في المنزل–، ومما لا شك فيه، أن كل هذا الظلم والاحتقار والاستغلال كان في مصحوباً بالضرائب المجحفة التي فُرِضت على الجزائريين وأرهقت كاهلهم، حيث وصل الحد بجشاعة الفرنسيين إلى تغريم البعض كَوْنَهُ ركب حماراً أو ذبح ديكاً أو أكل خبزاً في الغابة!– اعتباراً من أنه حقق نوعاً من الرفاهية–[4]

ففيما يتعلق بهذه المسألة، فإن منظِّرِيْ الاستعمار يرون أن الزمن كان من الممكن أن يمنح المجتمع الجزائري تكييفا مع الواقع المطروح الذي اصطبغ بسياسة التفقير[5]، من خلال القبول بالواقع الاستعماري، لو لم يكن هناك ما يسمونه بالعاطفة الخفية باتجاه الإسلام والتي ظلت تغذي طموحات الاستقلال لدى الجزائريين بصفة خاصة والمغاربة بصفة عامة.[6]

البنية التحتية للمجتمع الجزائري، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، جوان 2013، ص 86.

([1])– "المجاعة بشمال إفريقيا": **مجلة الشورى**، ع4، 12 نوفمبر 1924.

([2])– **الثامن ماي في ذاكرة الشيخ البشير الإبراهيمي**، مجلة الذاكرة، س2، ع2، ربيع 1995، ص ص 11– 12.

([3])– أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية للنشر، ص 107، (د ت ن).

([4])– علي حشلاف: **المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها**، رسالة ماجستير علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994– 1995، ص 69.

([5])– حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: **الجزائر بين الأمس والغد**، سلسلة الكتب السياسية، (دون معلومات أخرى)، ص34.

([6])– الطاهر عمري: **النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900م– 1940م)**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2003– 2004، ص 295.

وبالحديث عن سياسة التفقير وما انجر عنها من بؤسٍ، لابد من التطرق إلى المسكن، ولعل الحديث عنه يندى له الجبين، اعتبارا من أنه أقرب ما يقال عنه أنه لا يليق حتى بالحيوان! [1]، ومع هذا، فإن المنازل التي سلمت من أيادي الاستعمار تحت طائلة المصادرة والغصب، فإن جزءًا كبيرًا منها تعرض إلى التهديم[2]، ما أدى إلى تحول نمط السكن الريفي.[3]

وعليه، فالسكن من بين المشاكل العويصة التي أرقت الجزائريين على عهد الاحتلال الفرنسي، ففي ظل التزايد السريع للسكان بالموازاة مع السياسة العمرانية المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية في إطار ما يسمى بصناعة البناء، تم بناء 3226 عمارة بين سنتي1919م– 1925م في المدن الرئيسية الثلاث(918 عمارة في الجزائر، 2046 في وهران، 263 في قسنطينة).[4]

هذا وقد أخذت تلك المدن الطابعَ الأوربيَّ بداية من العقد الثاني من القرن20 م، ولم يمس ذلك الطابع الجانب الشكلي فقط، حتى ان نمط المعيشة قد تغير لدى الجزائريين القاطنين في المدن، وهذا بعد أن فرض

(1)– يمكن اعتبار أن السكن في ظروف لائقة وحسب المقاييس الدنيا من وسائل الراحة، هو عنصر أساسي في تحسين المستوى المعيشي، وعلى هذا الأساس يعتبر زوال الأكواخ– كإشارة إلى النمط العمراني المتغير بسبب السياسة الاستعمارية التي ساهمت فيه بشكل فعال في إطار هدم المجتمع وتركيبته– يعد من العلامات التي ستسجل الثورة ضد البؤس..، للتعمق والاستزادة في هذا الصدد ينظر جيلالي بنعمران: **أزمة السكن (آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر)**، تر– عبد الغني بن منصور، ENL، الجزائر، (د ت ن)، ص 11.

(2)– سليمة بودخانة: **الاستعمار الفرنسي وسياسة التدمير والإبادة وتفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي**، سل أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث..، المرجع السابق، ص ص 62– 63.

(3)– حتى أن البنية السكنية كانت هي الأخرى ضحية للسياسية الاستعمارية، بالاستناد إلى القوانين الفرنسية التي استهدفت المجتمع التقليدي الذي سكن الخيام والتي خضعت إلى تحولات جوهرية، فبناء على عدد الخيام المسجل في منطقة الحضنة مثلا سنة1911م وهو 2518خيمة، والذي تراجع إلى 1466 سنة 1938م..، ينظر كمال بيرم: **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية في فترة الاستعمار الفرنسي (1840م– 1954م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010– 2011، ص 294.

(4)– للإشارة فقط، فقد تم بناء تلك العمارات والمباني للكولون دون غيرهم، وللتدقيق في هذا الصدد (= العمارات والمباني والمساكن في عمالات الجزائر الثلاث في العهد الاستعماري)ينظر، عدي الهواري: **المرجع السابق**، ص116.

على الجزائريين نمط جديد غير النمط الذي توارثوه[1]، وهذا بعد نزوح أعداد كبيرة من الريف تجاه المدينة وما ترتب عنه، وخاصة انتشار أحياء الصفيح بسبب انعدام المسكن.[2]

ولعل كل ذلك كان في ظل ما يعرف بالسوسيولوجيا الكولونيالية، حيث أنه وبعد الاحتفال المئوي[3] تبلور الصراع بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية، والذي(= الصراع) تميَّزَ بتركيز قوى ملكية الأرض بين يدي الكولون، في ظل تزايد أعداد الجماهير الكادحة في الريف وتسارع وتيرة ركود الرساميل نتيجة تراجع إنتاج الكروم[4]، وكل هذا في ظل قانون– الأهالي[5]– الذي اعتبر مشؤوما.[6]

فالمرحلة التاريخية بين 1927م– 1935م مرحلة صعبة للغاية، من منطلق أنها معبرٌ صعبٌ بالنسبة لمشروع المجتمع الجزائري، ذلك أن السلطة الاستعمارية التي تمثل السلطة الفعلية لفئة الكولون في الجزائر،

(1)– مصطفى الأشرف: **الجزائر، الأمة والمجتمع**، تر– حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص ص36– 37، 1983.

(2) - Kamel KATEB (2010), **Européens, Indigènes, et Juifs en Algérie (1830- 1962) représentations et réalités des populations**, Alger, éd el-Maarifa, p278.

(3)– بعد مرور قرن كامل على احتلال الجزائر من دخول الجيش الفرنسي على الجزائر واستعمار هذه الأخيرة من طرف فرنسا، أقامت سلطات الاحتلال الفرنسي احتفالا كبيرة إحياءً لدخول الجيش الفرنسي سنة 1830الى الجزائر، وقد جرت هذه الاحتفالات في كل مدن الجزائر، بدايةً من جانفي 1930 إلى غاية جوان 1930م، وقد ضم برنامج الاحتفالات العديد من التظاهرات والحفلات والمعارض وإقامة النصب التذكارية في الجزائر تخليدا لمنظري الاستعمار وقواد الجيش الفرنسي أمثال الجنرال بيجو والجنرال كلوزيل وغيرهم، وقد دامت تلك الاحتفالات مدة ستة أشهر حملت جميع مظاهر الاستفزاز للجزائريين..، للتعمق والاستزادة في هذا الصدد ينظر إسماعيل العربي: **السياسة الاستعمارية الفرنسية (1919– 1939) وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019– 2020، ص ص 99– 107.

(4)– محمد حافظ ذياب وآخرون: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 303، 1996.

(5)(قانون الأهالي– code de l'indijinat)، في إطار سياسة الزجر التي اتبعتها سلط الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين، فإن السلطات الاستعمارية (28 جوان 1881م): قد صاغت مجموعة من القوانين، ولعل أشدها هو قانون– الأهالي– الصادر في 28 جوان 1881م، حيث تضمن القانون41 مادة خاصة بمخالفات الجزائريين لتخفض إلى21مادة ثم استكمل القانون مع سنة 1897م، وبهذا القانون فإن الإدارة الاستعمارية قد خَوَّلَتْ لنفسها معاقبة الجزائريين من دون محاكمة، وبذلك فإن فيما بعد ، حول هذا القانون ينظر يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، دار البصائر، ص ص !هذا القانون يعتبر بمثابة الاسترقاق 36– 37، 2009.

(6) -Gilbert MEYNIER, **L'Algérie et les Algériens sous le système colonial, Approche historico historiographique** , juillet- décembre 2014, Insaniuat, n°65-66, 5- 21.

كانت هي سيدة الموقف ولم تعد مطالب المنتخبين والنخبة تهدد شيئا في السيادة الفرنسية بالجزائر[1]، ومما لا شك فيه، أن ذلك الاضطهاد الاستعماري قد ولّد نوعا من نمو النزعة الوطنية.[2]

03– سياسة التفقير والبؤس في البلاد التونسية فيما بين الحربين وتأثيراتها:

لم تكن الأخلاق والمستوى الفكري الذي تردى لدى الشعب التونسي جراء سياسة وممارسات الحماية الفرنسية، هما كل أسباب انحلال العقد الاجتماعي، بل كان هناك متسع لمعاول أخرى ساهمت هي الأخرى في هدم كيان– الأمة– التونسية، من خلال مشاهد البؤس والحرمان، التي أقرتها سياسة الفرنسيين القاضية بذلك، وما دفعت به تلك السياسة، وما ترتب عنها من نتائج وخيمة على المجتمع[3]

وبالموازاة مع ذلك، وفي السياق نفسه فإن الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد قامت باتباع سياسة خرقاء[4] لتطلق يدها على جميع الممتلكات التونسية، وبالتالي يمكن القول أنها امتصت منابع الحياة من شرايينها، فأطلقت أيادي الطغمة من أعوانها سلبا ونهبا وهدما لأركان الذاتية، ليجعلوا من الأمة التونسية شعبا فقيرا ذليلا لا حول ولا قوة له يدفع بها يد الاستعمار والاحتلال.[5]

وعلى هذا الأساس، عَمَّت مظاهر البؤس والقهر الاجتماعي والإقصاء ودبَّت في أوساط المجتمع التونسي، والتي نتجت عن سياسة الفرنسيين، التي فضحتها الصحافة، وكشفت عن آلام أولئك– البائسين–، ولكن بعد أن

([1])– الطاهر عمري: **المرجع السابق**، ص 296.

([2])– محمد حافظ ذياب وآخرون: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ص28، 1996.

([3])– الطاهر الحداد: **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، تونس، ط1، دار صامد للنشر، ص 155، 2015.

([4])– مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن معالم هذه السياسة قد اتضحت بشكل كبير بُعَيْدَ الحرب العالمية الأولى، انطلاقا من تجنيد أغلب المزارعين في تلك الحرب التي قتل معظمهم، اعتبارا من وجود هؤلاء في جبهات ومقدمات القتال، وما بقي من الفلاحين والمزارعين فقد هَجَرَ الضيعات خوفا من التجنيد، هذا في ظل سياسة الحماية الفرنسية القائمة على استلاب الأراضي الزراعية من مالكيها، وفي المقابل ارتفعت مواد الاستهلاك لتتعاظم صورة البؤس أكثر مع اتباع سياسية التضخم المالي من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية بالبلاد..، للتعمق والتدقيق في هذه المسألة ينظر، الكراي القسنطيني وآخرون: **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تونس، منشورات بيت الحكمة، ص541، 1999.

([5])–"فرنسا وممتلكاتها": **جريدة الشورى**، ع 136، الخميس 13 جوان 1927م.

اكتسحت المجاعة ما يربوا عن نصف مليون نسمة من السكان، ولم تُعِرْ سلط الحماية التفافا وأهمية إلى ذلك الأمر، مادام بين– الأهالي–، ولو تجاوز الأمر إلى أحد الاستعماريين، لَبَطَشَتْ بَطْشَةً كبرى وأخذت الصحيح بالسقيم.[1]

ولعل سياسة تضخيم الميزان والخروج به عن طوق البلاد من حيث الدفع، هي سياسة قامت على مساعدة المجلس الكبير للحكومة في تلك الزيادات الفادحة، والتي ألقت بالأمة في مخالب الفاقة والمجاعة، تلك هي علة العلل والسبب الرئيسي في شقاء التونسيين، وبالتالي، تمخض عن ذلك ظهور طبقتين طبقة ثرية مترفة، وطبقة معدومة بائسة إلى حد الفقدان.[2]

وللتوضيح أكثر نبَيّن في الجدول الآتي[3]، عينةً من طَفَافَةِ الأجر وضعفه بالمقارنة مع احتياجات السكان في البلاد التونسية في فترة مابين الحربين:

الجدول (1): بعض احتياجات السكان وأسعارها (الوحدة= فرنك فرنسي).–

البضائع:	جويلية 1923م:	أكتوبر 1924م:
الخبز: (كلغ)	1.10	1.50
الدقيق: (كلغ)	1.25	2.10
زيت الزيتون: (اللمترة)	4.35	6.00
الصابون: (كلغ)	2.30	3.30
البن (= القهوة): (كلغ)	8.00	12.00
السكر: (كلغ)	2.85	3.10

المصدر: الطاهر الحداد: **المصدر السابق**، ص 125.–

(1)–"المجاعة بشمال إفريقيا": **جريدة الشورى**، ع 4، الأحد 12 نوفمبر 1924م.

(2)– نور الدين الدقي وآخرون: **المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري**، تونس، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة التونسية، ص 99، 1997.

(3)– الجدول يخص المصاريف اليومية لعائلة تتركب من 05 أفراد (أب وأم و03 أولاد).

ما يلاحظ من خلال الجدول، أن جل ما تحتاجه العائلة التونسية في حياتها اليومية[1] من مواد استهلاكية، هو في الحقيقة مقتصر على بعض– الضروريات– منها دون الكماليات، على اعتبار أنه لا وجود للحم والفواكه، في ظل عدم وجود كذلك مصاريف العلاج والترويح عن النفس!، فالأمر يدل على الفاقة التي ميزت المجتمع التونسي في سنوات الحماية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جموع المفقَّرِين كانت تتعاظم في الأرياف بفعل عمليات الاغتصاب العقاري واستلاب الأراضي من التونسيين، والتي (= الأراضي) تعتبر مصدر رزق الكل، وقد مس ذلك الاغتصاب من طرف سلط الحماية حتى أراضي الأحباس والأوقاف وأراضي القبائل، وعليه، أصبح التونسيون مزارعين أجراء أو خمَّاسة أو رَبَّاعَة في أراضيهم، ونكاد نجزم هنا أن ما يحصله وما يجنيه هؤلاء من عمل يومهم كان لا يسد قُوتَهَمُ اليومي.[2]

وفي سياق الحديث عن مسألة التفقير ومظاهر البؤس، نجد أن البلاد التونسية قد عاشت تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بداية من1929[3]، والتي أثرت بعمق في هيكلة المجتمع التونسي وتركيبته، وأضرت

(1)– بالمقارنة مع بعض العائلات الأخرى، يمكن الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد الرأسمالي والتنظيم الإداري الاستعماري بداية من الثلاثينات، قد أحدث تفككا خطيرا في الهياكل القبلية التقليدية وفي أنماط العيش القديمة، فتوفرت لأقلية المشايخ ومستخدمي الدولة والتجار وغيرهم فرصة الثراء، بينما كانت الأغلبية قابعة وتنغمس أكثر فأكثر في مهانة اقتصادية واجتماعية مدقعة،كما سبق وأن أشرنا من خلال معطيات الجدول، وما زاد من الطين بلة تضاعف العنصر البشري الذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية بداية من الثلاثينات..، للاستزادة في الموضوع راجع، محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس**، تونس، ط1، سراس للنشر، ص ص 105– 106، 1993.

(2)– نذكر في هذا الصدد، بعض صغار مالِكِي وسائل الإنتاج، والذين أحيل أغلبهم على الفاقة والفقر،وهذا بالرجوع إلى سياسة الحماية الفرنسية القاضية بهدم كل ما من شأنه أن يساهم في بناء البلاد التونسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ساد عليهم غطاء الفقر بحكم الأزمات الاقتصادية المتتالية، وعدم قدرتهم على الصمود وانعدام تكافؤ فرص المنافسة..، للتعمق في الموضوع ينظر، الهادي التيمومي وآخرون: **تاريخ تونس الاجتماعي**، تونس، بيت الحكمة للنشر، ص 542، 1999.

(3)– تمخض عن تلك الأزمة مجاعة في البلاد التونسية، وهنا نتساءل هل المشكلة هي مشكلة مالية، أم أنها مشكلة إنتاج وتوريد مواد غذائية؟، بالنسبة للتونسيين فإن المشكل واحد، سواء أكان ماليا، أم سياسيا أم اقتصاديا كان، فالمشكل مشكل المجاعة بما فيه من مسؤولية على عاتق أُولِي الأمر بهذه البلاد..إنه مشكل المجاعة التي يتخبط فيه مئات الآلاف من الأرواح البشرية المهددة بالفناء والمحق! إنه مشكل المجاعة الذي يتطلب المعالجة السريعة الحاسمة والهادفة التي لا تقبل التحاليل الدبلوماسية والمغالطات السياسية ولا نكران الواقع، هذا ما نجده حسب تعبير فرحات حشاد أما علي المحجوبي، فيذكر أن التونسيين لم يتأثروا بتلك الأزمة! اعتبارا من أن جلهم كانوا كَسَبَةً صغارا إن لم نقل أنهم معدومين، ولم تتدهور الأحوال المعيشية للتونسيين، بل إن مواردهم قد ازدادت!، للاستزادة والتعمق في هذا السياق ينظر كلا من نور الدقي وآخرون: **المرجع السابق**، ص 105، وكذلك علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية**، تر– عبد الحميد الشابي، تونس، منشورات بيت الحكمة، ص 492، 1999.

بمصالح وحياة شرائح عديدة من هذا المجتمع، وعلى هذا الأساس، تفاقمت البطالة وحركة النزوح الريفي[1] وتزايدت مظاهر الفاقة والبؤس والتخلف[2]، وقد شكّل كل ذلك ما يعرف بالهامشيين أو البروليتاريا الرثة، أو أشباه البروليتاريا.[3]

ولعل فرنسا بسياستها التعسفية الرامية إلى استغلال الأرض ومن عليها[4]، من خلال الاستثمار في الأرض واستغلال الطاقات البشرية (= من عليها) اعتبارا من المطامح والمطامع التي أرادت سُلَطُ الحماية الفرنسية تحقيقها، وهو الأمر الذي جعل من التونسيين والفقر توأمين.[5]

(1)– يمكن الإشارة إلى مسألة النزوح الريفي اعتبارا من سياسة الحماية الفرنسية القاضية باستلاب الأراضي الزراعية من التونسيين والذين لم يبق لهم سوى الهجرة الداخلية في إطار ما يعرف بالنزوح الريفي، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد النازحين في الفترة الممتدة من 1926م إلى 1936م قد بلغ 9084 نازحا بنسبة 6.5 %وبمعدل 1000 نازح في السنة..، للتدقيق في هذا الصدد راجع، الهادي التيمومي: **المرجع السابق**، ص 135.

(2)– المنجي الزايدي: **التجمع الدستوري الديمقراطي (التحولات التاريخية ورهانات التغيير)**، تونس، ط1، منشورات جريدة الحرية، ص 34، 2008.

(3)– البروليتاريا– prolétariat: هي الطبقة التي لا تملك أي شيء من وسائل الإنتاج سوى مجهودها البدني والعضلي للعيش.

(4)– أمام سياسة الحماية الفرنسية القاضية بالإجحاف الزائد إزاء حقوق التونسيين، فإن هؤلاء وقفوا ضد تلك الإجراءات عبر القيام بالعديد من الاحتجاجات، كما احتج التونسيون كذلك على عدم تنفيذ المندوب السامي الفرنسي الذي أرسل إلى تونس لدراسة الوضع لعدم وفائه بوعوده، وهو الأمر الذي اعتبره التونسيون إهانة لهم ومساسا بكرامتهم..، ينظر "مستقبل تونس": **جريدة الدفاع**، ع 173، السنة الأولى، الثلاثاء 13 جويلية 1934م.

(5)– نظرا للأوضاع المزرية والفقر المدقع الذي كان يعيشه أغلبية الشعب التونسي في زمن الحماية وفترة مابين الحربين بالخصوص، فإن هؤلاء قد قرروا مجابهة تلك الحالة بالتكافل بينهم، وتكوين لجنة الإغاثة، زيادة على تنظيم أيام يكون فيها جمع المساعدات على غرار الأيام والأعياد الدينية، حيث أن البلاد قد اغتنمت فرصة يوم عرفة والعيد ليكون يوم تونس العظيم، وذلك ليبين الناس مدى وعيهم والمساهمة في إنقاذ من وقع بين أنياب الفقر، ينظر محمد علي بلحولة: **زمن العسر(1930م– 1940م) – صفحات مطوية من تاريخ تونس–**،(د م أ)، ص 145، 1989.

وهذا على اعتبار أن هذا الأخير(= الفقر) قد عاشر المجتمع التونسي[1]وطَبَعَهُ بطابعه على طول السنين[2]، وبخصوص مظاهر البؤس والفقر التي طبعت المجتمع التونسي جراء سياسة الحماية الفرنسية، فإنه لا يفوتنا الأمر في ذكر مساكن التونسيين، فما يمكن قوله أن وضع المساكن كان سيئا للغاية، وكانت ترتبط بمجموعة من الاعتبارات مثل الفقر المدقع.. [3]، وللمسكن التونسي أنواع، منها المتسع والكافي والغير كافي والمزدحم في المدينة، أما في الريف، فأغلب المساكن عبارة عن خيامٍ وأكواخٍ.[4]

وفي سياق الحديث عن السكن، فإن المدن الكبرى مثل تونس العاصمة قد شهدت ظهورا منقطع النظير للبيوت القصديرية[5] وهذا بالرجوع إلى ظاهرة النزوح الريفي التي ظهرت ابتداء من 1930م، والتي ترجع إلى استحواذ الكولون على أحسن الأراضي الزراعية التونسية، الأمر الذي تسبب في تحولات جوهرية أدت إلى أزمات اجتماعية متعددة.[6]

([1])– بغض النظر عن مساهمة فرنسا في تفقير التونسيين، نتساءل في هذا الصدد عن الوجه الآخر لسُلَطِ الحماية أمام مظاهر البؤس من منطلق أن فرنسا دولة– حامية– لتونس؟ كانت الإصلاحات التي جاءت بها حكومة الجبهة الشعبية تدعوا إلى تحسين أوضاع التونسيين في المدن والقرى، ففي عام 1936م ألغيت بعض قوانين الضرائب التي تشكل عبئا كبيرا على الشعب، كما اعترفت الحكومة بملكية القبائل الجماعية للأراضي التي تملكها قبل إقرار الحماية، والتي لم يتمكن الفرنسيون من السيطرة عليها، وفي الوقت عينه وضعت الحكومة برنامجا للتنمية الزراعية وتنظيم استغلال الأرض ومساعدة الفلاحين، وإن كان تطبيق هذا البرنامج لم يتم بصورة كاملة وفي الوقت المحدد له، ينظر في هذه المسألة، أحمد إسماعيل راشد: **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، بيروت، دار النهضة العربية، ص 105، 2004.

([2])– مما تجدر الإشارة إليه بالنسبة لنشاط الحزب الدستوري، فعلاوة على النشاط الأساسي المتمثل في النضال السياسي فإن الحزب قد أخذ على عاتقه جانبا اجتماعيا ناضل فيه هو الآخر، حيث كان نشطاء الحزب يقومون بمهمة جمع التبرعات لفائدة العائلات المعوزة والتي نال الفقر منها جراء سياسة فرنسا القاضية بتفقير الشعب التونسي..، ينظر:

ANT, sér MN, car 34, dos 1, s/dos1, doc 6, (1936).

([3])– يونس درمونة: **تونس بين الاتجاهات**، القاهرة، ط1، دار الكتاب العربي، ص ص 92– 93، 1953.

([4])– فاطمة جراد: **العائلة والحياة العائلية بجبهة تطاوين(1881م– 1956م)**، تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ص 335، 2015.

([5])– مما ذكرته المجلة التونسية للدراسات الاجتماعية أن الاستعمار وفي كل الشمال الإفريقي، قد أثر تأثيرا عميقا على المجتمع، حيث أنتج العديد من التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى، ولعل من جملة التأثيرات التي أثرت تأثيرا مباشرا نجد: نهب الأراضي والتحول الكلي للهياكل الفلاحية، ظهور المدن القصديرية إلى جانب النشاز– décalage بين المدينة والنمو الاقتصادي والتشغيل..، ولعل كسر القواعد الاقتصادية للمجتمعات الفلاحية، قد أنتج هو الآخر نزوحا جماهيريا وَلَّدَ بدوره مدينة غير متوازنة جراء التطور الحضري اللامتوازن..، للاستزادة في هذه النقطة ينظر، فرج السطمبولي: **الأحياء القصديرية في المدن الشمال– إفريقية (دراسة اجتماعية)**، المجلة التونسية للدراسات الاجتماعية، ع64، السنة18، 1981.

([6])– حافظ ستهم: **النزوح الريفي في الجمهورية التونسية**، دراسات في المسائل السكانية..، المرجع السابق، ص 83.

04– سياسة التفقير والبؤس في المغرب الأقصى فيما بين الحربين وتأثيراتها:

بعد انتصاب الحماية الفرنسية على المغرب، عمدت الإدارة الفرنسية إلى توزيع الثروات الموجودة في المنطقة على الكولون من الأوربيين والوافدين إليه، كما سعت في هذا الصدد، إلى المحافظة على امتيازات تلك الأقلية من الأوربيين، الذين سَعَوْ إلى فرض السيطرة على مختلف النشاطات الاقتصادية بالمغرب من زراعة وصناعة وتجارة، لذلك كانت تتمتع تلك الطبقة بامتيازات كبيرة[1]، لاسيما وأنها (= تلك الطبقة) هي التي توجه جميع القطاعات وتستهلك 5/4 من الثروة.

أما المغاربة، فقد كان دورهم في النشاط الاقتصادي محدودا وفي تقلص مستمر، كما كان تطورهم الاجتماعي يسير نحو الأسوأ، في الوقت الذي كانت فيه تكاليف المعيشة في تزايد مستمر ومساحات الأراضي التابعة لهم في تناقص، نتيجة انعدام العدالة واحتكار الكولون لمختلف الموارد، وعلى هذا الأساس، أدت سياسة الحماية إلى زيادة فقر وبؤس المغاربة.[2]

ولعل البؤس الذي تجرعه المغاربة كان نتيجة الاستغلال الذي كانوا خاضعين له، كما أنهم مهمّشون في غالبيتهم في أعمال شاقة يمكن القول أنها مُذِلَّةٌ، تقود إلى الاعتقاد– بتخلف– المغاربة وبالتالي فهم– عاجزون– عن الوصول إلى مستوى الحياة العصرية ولا قدرة لهم بالتحكم في مصائرهم، وهو ما ولد نوعا من الشعور لدى الفرنسيين بالتفوق، رغم أن كل ذلك كان بسببهم.[3]

وبالموازاة مع ذلك، نجد ارتفاعا كبيرا لعدد السكان، ولنا أن نتصور الضغط الذي تحدثه الزيادة الكبيرة في عدد السكان، من خلال الواجبات التي يفرضها ذلك التزايد على القائمين على ذلك الشعب، في ظل عجز–

([1])– نشير في هذا السياق إلى أن المغرب الأقصى، قد تميز بخاصيتين أساسيتين، أولاهما ظهور الرأسمالية في قطاعات محدودة منذ منتصف القرن 19م، وصعود الارستقراطية المدنية أو ما يسمى ببورجوازية الأعمال إلى كفة السلطة الاقتصادية، والثانية، أهمية الوزن السياسي والاجتماعي للأرياف ومتانة العلاقات الاقتصادية التقليدية السائدة بين كبار الملاك وصغار الفلاحين، وبالتالي، شهدت البنية الاجتماعية المغربية حركية ملحوظة، فبمقابل تفقير عامة الفلاحين، نجد تطورا كبيرا لبورجوازية الأعمال، ولعل هذه الحركية التي شهدها المغرب، قد استفادت منها شرائحُ معينةٌ من الكولون والوسطاء والتجار من اليهود والمسلمين فقط دون غيرهم، للتعمق في هذا الصدد ينظر، نور الدين الدقي: **المغرب العربي والاستعمار الفرنسي**، تونس، سراس للنشر، ص 65، 1997.

([2])– محمد كراغل: **صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي1925م– 1939م**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005– 2006، ص 178.

([3])– ألبير عياش: **المغرب والاستعمار– حصيلة السيطرة الفرنسية–**، تر– عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي، (دون معلومات أخرى)، ص 300.

الدولة– عن تلبية متطلبات السكان وحاجياتهم، خاصة وأن كل القطاعات كانت تحت سيطرة إدارة الحماية الفرنسية، وبالتالي وقوع المغاربة بين فكي الفقر والبؤس.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن السبب الرئيسي في انتشار مظاهر البؤس والفاقة في المغرب الأقصى، انتزاع الأراضي الذي قضى على مصدر رزق المغاربة، بالإضافة إلى المضاربة في الأسعار[2] التي زادت هي الأخرى من مظاهر البؤس والفاقة، حيث كانت المضاربات في جميع أنحاء المغرب الأقصى خاصة بمدينة مراكش التي لم تكن بمنأى عن تلك المضاربات، وخاصة القمح الذي أُشْتُرِيَ بـ25 فرنك، ثم بعد ذلك بِيعَ مرةً ثانيةً بالرباط بـ 120 فرنك.[3]

كما أُعْتُبِرَتْ هذه المضاربات سببا في عودة الأيام العسيرة التي أظهرت البؤس والشقاء الذي دَبَّ في المجتمع المغربي في أبلغ الصور والتجليات، وبالإضافة إلى المضاربة، نجد سيطرة الكولون على مجلس الميزانية المغربية الذي لا وجود للمغاربة به[4]، وهذا بالرجوع إلى سيطرة الكولون على المسائل الاقتصادية للبلاد المغربية[5]، وهو الأمر الذي ترتب عنه هجرةٌ داخليةٌ كبيرةٌ للمغاربة[6]، في إطار ما يسمى بالنزوح الريفي وما ترتب عنه من مشاكل اجتماعية، على غرار انتشار الآفات الاجتماعية والإجرام وانتشار الأحياء القصديرية.

---

(1) - E- Douglas ASHFORD, **political change in Morocco**, Princeton university press, Princeton New Jersey, 1961, pp 26- 27.

(2)– مَسَّتْ المضاربة الجانب العقاري هو الآخر، فالتخطيط لنمو المدن يشترط التحكم الكلي في الأراضي التي يُرَادُ إنشاؤها عليها، بمعنى أن يتم كسر شوكة المضاربة العقارية التي تكتسح المدن وإيقاف حركة الهجرة الداخلية، وهي السياسة التي اتبعتها إدارة الحماية الفرنسية والتي باءت بالفشل، على اعتبار أن سنوات الجفاف وسياسة الحماية المجحفة وما ترتب عنها من بؤسٍ، كل ذلك أرغم سكان البوادي بهجرات (= مسيرات أو هجرات الجوع) نحو المدن..، للتعمق في هذه المسألة ينظر أحمد كوال: **التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث**، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، ص 162، 2012.

(3)– **الشهاب**، مج 13، ج8، أكتوبر 1937م، ص 385.

(4)– في هذا الإطار، ظل عَالَمَا المغاربة والأوربيين في معزل عن بعضهما، تفصل بينهما حواجز عرقية واجتماعية أشبه بحدود دولة محروسة، وذلك من منطلق التمييز الحاصل في جميع المجالات، الجانب الصحي، التعليمي..، حتى أن البعض من الأوربيين كان لا يدخل حيا– أهليا– إلا بالإكراه، وكان لا يوجد بالأحياء الأوربية من المغاربة إلا النخبة من الإطارات العليا في الإدارة المخزنية أو أصدقاء الإطارات العليا الفرنسية من المتعاونين، أما البقية من المغاربة، فكان لا يسمح لهم بالدخول إلى الأحياء الأوربية إلا الخدم وباعة الصحف والحمالين وبعض الشحاذين الذين– حالفهم الحظ– إلى الولوج إلى تلك الأحياء قصد استعطاف قلوب بعض الأوربيين بسبب الفاقة والعوز البؤس..، للتدقيق ينظر أحمد تافسكا: **تطور الحركة العمالية في المغرب**، بيروت، ط1، دار ابن خلدون، ص 108، 1980.

(5)– محمد كراغل: **المرجع السابق**، ص 180.

(6)– تزامنت الهجرة مع النمو المطرد للسكان، وهذا بالعودة إلى المعدل المرتفع لنسبة الولادات (= مابين38إلى44بالألف)، والانخفاض في معدل الوفيات، في الوقت الذي ازداد فيه عدد الوافدين الأوربيين على المغرب، والذي تضاعف 04 مرات فيما بين 1921م إلى1954م، وبالتالي انتقل بالمنطقة الشريفية من

وبالحديث عن السكن وعلى غرار استقرار المغاربة في الأحياء القديمة الموزعة عبر أغلب المدن المغربية، فإنه قد وازت تلك المدن والأحياء أحياء الصفيح والبيوت القصديرية[1]، وعليه، فقد طرأ على النمو الحضري تطورات عميقة في المغرب، إلا أن تأثيرها سلبيٌ على الحياة القروية، من خلال الهجرة إلى المدن، وبالتالي، أحدث الاستعمار شرخا في توزيع السكان ولم يخلق وسائل لعيش هؤلاء.

وفي السياق نفسه، يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي قد كان له تجارب سابقة في بلدان أخرى، وللحرص على استمرار تواجده المادي والثقافي والعمراني في المغرب الأقصى، فقد تنافس المقيمون العامون على ترك بصماتهم في البلدان التي أوكلت إليهم أمر إدارتها، وبالتالي كانت المدن التقليدية، محطة اهتمام بالغ عند المقيمين العامين الفرنسيين بالمغرب والذين ساهموا بشكل سيء في تهيئة المدن، اعتبارا من أن النشاط العمراني كان تابعا مباشرة لوزارة الحربية بباريس.[2]

ومما تجدر الإشارة إليه أن أحياء الصفيح قد رافقت النمو الاقتصادي العصري وعنف سيرورة التمدن[3]، كما أن أحياء القصدير من الناحية الجمالية ترمز إلى القبح، زيادة على أنها من الناحية السياسية منبع الفوضى

80000 نسمة إلى362000 نسمة..، ينظر محمد القبلي وآخرون: **تاريخ المغرب، تحيين وتركيب**، الرباط، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ص 465، 2011.

([1])– كانت مخططات توسيع المدن الموجودة أو بناء مدن جديدة، تجسد بدورها التمييز العنصري والطبقي الذي اتسمت به سياسة الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى، وعليه اهتمت إدارة الحماية ببناء الأحياء الأوربية العصرية بشوارعها المتسعة والطرق المعبدة، إلى جانب ذلك أقيمت المتاجر والمقاهي والفنادق..وبقية المرافق العمومية، إلى جانب هذا، تقف المدن المغربية القديمة في تناقض شارخٍ، ببيوتها المتداعية والجو العام المظلم فيها، مما أدى بشكل منطقي إلى ظهور الأحياء القصديرية، مما يعكس بوضوح مبدأ التمييز العرقي الذي شكل حجر الزاوية في السياسية الفرنسية العمرانية، ينظر أحمد تافسكا: **المرجع السابق**، ص 108.

([2])– لعل أبرز ما رسخه الاستعمار الفرنسي في المغرب في المجال العمراني، يتمثل في جعل– التمدين أداة رئيسية لتوجيه تطور المجتمع– وتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي، الأمر الذي ساهم في تحنيط معالم المدينة العتيقة، وفي هذا الإطار، شكلت الدار البيضاء أول حقل للتجارب في ميدان تدبير المجتمع بواسطة المجال وتدبير المجال بواسطة المجتمع، اعتبارا من العلاقة التكاملية فيما بينهما، وعلى هذا الأساس، يظل تفعيل المجال في تدبير المجتمع من المستجدات التي رسخها عهد الاستعمار، نظرا للدور الذي تعطيه مراكز السلطة للمجال في توجيه تطور المجتمع..، راجع في هذه النقطة، أحمد كوال: **المرجع السابق**، ص148.

([3])– مما تجدر الإشارة إليه أن معدل التمَدُّنِ في مَغربِ أوائل القرن العشرين كان ضعيفا جدا، وذلك من منطلق أن نسبة التمدن كانت لا تمثل سوى 8 % قبل فرض الحماية الفرنسية على المغرب (= أي قبل 1912م)، ومع ذلك فإن نسبة التمدن في مغرب الحماية (1912م– 1956م) بقت على تلك الحالة (= نسبة ضعيفة)، لتنتقل في غضون الخمسين سنة بعد الاستقلال (1960م– 2014م) إلى 29 %– وربما تفوق نسبة 70 % في آفاق 2030م بحسب الإسقاطات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط–، هذا، ويمثل سكان المدن السبع الكبرى في المغرب أكثر من 41 % من مجموع السكان الحضريين، و25 % من مجموع ساكنة المغرب الأقصى ككل، للتدقيق في هذا الصدد راجع، عبد الرحمن رشيق: **السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب**، مجلة عمران، ع18، خريف 2016، ص 8.

والتمرد، كما أنها من الناحية الاقتصادية، تشكل منبعا للعاطلين عن العمل، وهذا ما أدى إلى تردي الوضعية الاجتماعية لقاطني تلك الأحياء.

وبالنسبة للإحصائيات العامة لسنة 1932م، فإننا نجد أن أحياء الصفيح قد اكتسحت المدن المغربية، على اعتبارا أن الدار البيضاء وحدها، قد ضمت 150 ألف ساكن في الصفيح، إلى جانب الرباط التي ضمت قرابة15 ألف ساكن، أما في أغادير فنجد 10 آلاف، وكذلك هو الحال بالنسبة لمدينة آسفي بـ 10 آلاف ساكن في الصفيح (= هذا بالتعريج على المدن الكبرى فقط). [1]

وعليه، يمكن القول أن أحياء الصفيح أو الأحياء القصديرية في المغرب الأقصى قد اكتسحت المدن المغربية ككل، حيث شكلت الأكواخ 12.2%من مجموع المساكن فيما بين 1919م إلى غاية 1952م في الوسط الحضري، تقابلها 3% في الوسط الريفي، والجدول الآتي يبين لنا عدد مساكن الصفيح المنتشرة في سائر أقاليم المغرب لسنة 1930م:

الجدول (2): الأحياء القصديرية في المغرب الأقصى في فترة ما بين الحربين (1919م– 1939م).–

العمالات والأقاليم:	العدد الإجمالي للمساكن:	الأحيـــــــــــاء القصديرية:		
		عدد المساكن:	النسبة المئوية:	عدد السكان:
الدار البيضاء:	55750	7750	13.9	41900
الرباط:	51250	12550	24.4	67800
طنجة:	32150	6000	18.7	32400
مكناس:	49300	7350	7.6	20250

(1)– لعل الاختلاط وافتقار هذه الأحياء إلى أبسط شروط الراحة وأبسط ضروريات الحياة كما في الدروب المأهولة، يمثلان خطرا رهيبا، حيث أن هذه الأحياء لا تتوفر على البالوعات والمراحيض، وعليه يكون قضاء الحاجات للرجال والنساء في الخلاء، كما أن الماء غير موجود، بالمقارنة مع الأوربيين الذين يتمتعون بحرية أكبر بطبيعة الحال داخل المدن الجديدة المُعَّدة لهم، ففي الدار البيضاء يحتلون داخل القطر البلدي 3442 هكتار من مجمل 3850 هكتارا، بينما لا يتعدى ما يملكه المغاربة 804 هكتار، أما في الرباط فتصل إلى 932 هكتارا مقابل 182 هكتار، والكثافة المتوسطة في هاتين المدينتين تصل في الهكتار الواحد بالتقريب إلى 100ن/كم^2 في الأحياء الأوربية مقابل1100ن/كم^2 في الأحياء المغربية في الدار البيضاء، أما بالنسبة للرباط، فنجد86 بالنسبة للأحياء الأوربية مقابل 420 في الإحياء المغربية..، ينظر ألبير عياش: **المرجع السابق**، ص ص 305– 306.

تطوان:	34350	3350	9.8	18100
وجدة:	36100	300	0.8	1600
أغادير:	11250	250	2.2	1400
فاس:	28450	200	0.7	1100
مراكش	65300	200	0.3	1100

المصدر: أحمد كوال: **المرجع السابق**، ص 139.–

من خلال الجدول، يتضح مليا أن ظاهرة الأحياء القصديرية تنتشر بدرجة كبيرة في الدار البيضاء والرباط، لتنحصر في مدن الشمال الغربي على غرار مكناس وتطوان، لينعدم وجودها في أقاليم الجنوب مثل ورزازات وطرفاية والراشدية وغيرها من المدن، وعلى العموم، فقد كان انتشار أحياء الصفيح في المدن المغربية نتيجة للسياسة الاستعمارية القاضية بتفقير السكان، الأمر الذي أدى إلى هجرتهم نحو المدن وهو ما أدى إلى انتشار تلك الظاهرة.

05– خاتمة:

في ختام دراستنا لموضوع الفقر والبؤس في سياسة الاستعمار الفرنسي في مغرب ما بين الحربين(1919–1939)، نخلص إلى النتائج الآتية:

* مَثَّلَتْ سياسة تفقير المجتمع المغاربي، إحدى استراتيجيات وسياسات الاستعمار الفرنسي في أقطار المغرب العربي، التي حاولت من خلالها فرض سيطرتها على المنطقة وتحقيق مشروعها الاستعماري.

* أقامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية الحجر الاقتصادي على أقطار المغرب العربي الثلاث، وهذا من خلال السيطرة على مختلف النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى نزع الملكية واستلاب الأراضي الزراعية وهو ما ساهم في ترد الأوضاع الاجتماعية للمغاربة.

* سادت في المجتمع المغاربي مظاهر البؤس والفاقة والجوع والقهر الاجتماعي، وهذا كنتيجةٍ لسياسة التفقير المتبعة من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي.

* مست سياسة التفقير جميع جوانب الحياة الاجتماعية للمغاربة، وحتى المسكن لم يكن بمنء عن تلك السياسة، ويتجلى ذلك في المساكن التي تم تخصيصها للكولون، ليبقى الجزائريون في أكواخٍ وخيمٍ ومن دون مأوى.

* أَسْهَمَتْ سياسة التفقير التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في مجاعات كبيرة وخاصة في القطر الجزائري، بحيث أتت تلك المجاعات على عدد كبير (خاصة في عمالتي الجزائر ووهران)

* أثرت سياسة التفقير المتبعة من طرف الفرنسيين في المغرب العربي، وهذا من خلال هجرة المغاربة إلى بلدان أوربا بحثا عن العمل ولقمة العيش، وقد كانت الوجهة بلدان أوربا، وخاصة فرنسا نفسها.

06– قائمة المصادر والمراجع:

أ– الأرشيف:

Archives nationales de la Tunisie, série MN, carton 34, dossier 1, sous dossier1, document 6, date de(1936).

ب– الكتب:

*– باللغة العربية:

– أحمد إسماعيل راشد: **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، بيروت، دار النهضة العربية، 2004.

– ألبير عياش: **المغرب والاستعمار– حصيلة السيطرة الفرنسية–**، تر– عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي، (دون معلومات أخرى).

– التيمومي الهادي وآخرون: **تاريخ تونس الاجتماعي**، تونس، بيت الحكمة للنشر، 1999.

– الدقي نور الدين وآخرون: **المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري**، تونس، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة التونسية، ص 99، 1997.

– الدقي نور الدين: **المغرب العربي والاستعمار الفرنسي**، تونس، سراس للنشر، 1997.

– الطاهر الحداد: **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، تونس، ط1، دار صامد للنشر، 2015.

– القبلي محمد وآخرون: **تاريخ المغرب، تحيين وتركيب**، الرباط، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011.

– الكراي القسنطيني وآخرون: **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تونس، منشورات بيت الحكمة، 1999.

– المحجوبي علي: **جذور الحركة الوطنية التونسية**، تر– عبد الحميد الشابي، تونس، منشورات بيت الحكمة، 1999.

– المدني أحمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية للنشر، (د ت ن).

– المنجي الزايدي: **التجمع الدستوري الديمقراطي (التحولات التاريخية ورهانات التغيير)**، تونس، ط1، منشورات جريدة الحرية، 2008.

– بلحولة محمد علي: **زمن العسر(1930م– 1940م) – صفحات مطوية من تاريخ تونس–**،(د م أ)، 1989.

– بنعمران جيلالي: **أزمة السكن (آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر)**، تر– عبد الغني بن منصور، ENL، الجزائر، دون تاريخ نشر.

– بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، دار البصائر، 2009.

– تافسكا أحمد: **تطور الحركة العمالية في المغرب**، بيروت، ط1، دار ابن خلدون، 1980.

– جراد فاطمة: **العائلة والحياة العائلية بجبهة تطاوين(1881م– 1956م)**، تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2015.

– حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: **الجزائر بين الأمس والغد**، سلسلة الكتب السياسية، (دون معلومات أخرى).

– درمونة يونس: **تونس بين الاتجاهات**، القاهرة، ط1، دار الكتاب العربي، 1953.

– عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830م– 1960م)**، تر– جوزيف عبد الله، ط1، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983.

– عمامرة رابح تركي: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931م– 1956م) ورؤساؤها الثلاثة**، ط1، الجزائر، منشورات ENAG، 2004.

– عيون عبد الكريم: **جغرافية الغذاء في الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

– فرج السطمبولي: **الأحياء القصديرية في المدن الشمال– إفريقية (دراسة اجتماعية)**، المجلة التونسية للدراسات الاجتماعية، ع64، السنة18، 1981.

– فرحي يوسف: **فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 سنة من عملية الاستعمار في الجزائر**، الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

– كوال أحمد: **التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث**، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2012.

– محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس**، تونس، ط1، سراس للنشر، 1993.

– محمد حافظ ذياب وآخرون: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

– مصطفى الأشرف: **الجزائر، الأمة والمجتمع**، تر– حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

– يزلي عمار: **الثقافة في مواجهة الاحتلال**، الجزائر، منشورات السهل، 2009.

***– باللغة الأجنبية:**

01- E- Douglas ASHFORD (1961), **political change in Morocco**, Princeton New Jersey, Princeton university press.

02- Kamel KATEB (2010), **Européens, Indigènes, et Juifs en Algérie (1830- 1962) représentations et réalités des populations**, Alger, éd el-Maarifa.

ج– الرسائل والأطاريح الجامعية:

1– العربي إسماعيل: **السياسة الاستعمارية الفرنسية 1919– 1939 وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019– 2020.

2– الطاهر عمري: **النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900م– 1940م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003– 2004.

3– بيرم كمال: **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية في فترة الاستعمار الفرنسي (1840م– 1954م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010– 2011.

4– حشلاف علي: **المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها**، رسالة ماجستير علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994– 1995.

5– كراغل محمد: **صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي1925م– 1939م**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005– 2006.

د– المتلتقيات والمؤتمرات:

1– عبد السلام عكاش: **مجاعة وجفاف 1945 ودورهما في انتفاضة 8ماي**، الكوارث الطبيعية والمحارق الاستعمارية وأثرها على البنية التحتية للمجتمع الجزائري، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، جوان2013.

هـ– الجرائد والمجلات:

***– باللغة العربية:**

1- **الشهاب**، مج 13، ج8، أكتوبر 1937م.

2- **جريدة الدفاع**، ع 173، السنة الأولى، الثلاثاء 13 جويلية 1934م.

3-"فرنسا وممتلكاتها": **جريدة الشورى**، ع 136، الخميس 13 جوان 1927م.

4-"المجاعة بشمال إفريقيا": **جريدة الشورى**، ع 4، الأحد 12 نوفمبر 1924م.

5- "المجاعة بشمال إفريقيا": **جريدة الشورى**، العدد4، 12 نوفمبر 1924.

6- **الثامن ماي في ذاكرة الشيخ البشير الإبراهيمي**، مجلة الذاكرة، السنة02، العدد02، ربيع 1995.

7- عبد الرحمن رشيق: **السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب**، مجلة عمران، العدد 18، خريف 2016.

***– باللغة الأجنبية:**

1- Gilbert MEYNIER, **L'Algérie et les Algériens sous le système colonial, Approche historico historiographique** , juillet-décembre 2014, Insaniuat, n^{0}65-66.